العرب
الخميس 2019/08/08
السنة 42 العدد 11432

حاجة ماسة لإمدادات المغتربين

الأردن يكافح لإنقاذ شريان استثمارات المغتربين

البيروقراطية تواصل عرقلة تأسيس المشاريع الجديدة

شككت الأوساط الاقتصادية الأردنية في قدرة البرامج الحكومية على تعزيز استقطاب أموال واستثمارات المغتربين، في ظل استمرار الإجراءات البيروقراطية والتشريعات المعرقلة لتأسيس المشروعات رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال.

عمان – يكافح الأردن لإغراء المغتربين بالاستثمار في بلدهم من خلال محاولة تقديم صورة وردية لبيئة الأعمال وتأكيد أن الاقتصاد يتجه للانتعاش بعد أن تجاوز مرحلة الخطر.

وأكد رئيس الوزراء عمر الرزاز هذا الأسبوع خلال افتتاح أعمال المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج أن اقتصاد الأردن أثبت قدرته على الصمود رغم الظروف الإقليمية المحبطة.

وأشار إلى أن نسبة النمو حاليا والمقدرة بنحو 2 بالمئة، لا تلبي الطموح، لكنها جيدة في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد إثر الأزمة المالية العالمية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وعانت البلاد من الحرب على الإرهاب، والتي تسببت في إغلاق حدودها مع سوريا والعراق، واستقبال اللاجئين وانخفاض المنح والمساعدات وانقطاع الغاز المصري لسنوات عديدة.

وتأمل عمّان في أن يسهم المؤتمر في إيجاد جمعيات أو شبكات تساهم في تعزيز الشراكات بين رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المغتربين من جهة، والحكومة والقطاع الخاص من جهة أخرى.

ودعا رئيس الوزراء رجال الأعمال الأردنيين داخل البلاد وخارجها إلى استثمار الفرص المتاحة في مختلف القطاعات، ولعب دور مهم في إعادة إعمار دول في المنطقة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد المغتربين الأردنيين تجاوز المليون شخص، وهم موزعون على 70 دولة بنسب متفاوتة.

ولإثبات أن بلاده تتمتع باستقرار اقتصادي أشار الرزاز، أمام المؤتمر، إلى أن الأردن يمتاز بعدد كبير من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربطه مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

> **17**
> مليار دولار حجم استثمارات المغتربين الأردنيين في الخارج، بحسب جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة

وقال إن "عدة دول بدأت تتنبه لأهمية الاستفادة من هذه الاتفاقيات ومن خلال الأردن في تصدير السلع والبضائع".

وأشعلت بيانات انحدار الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الأردن في العام الماضي الجدل بشأن بطء الإصلاحات وتقاعس الجهات الحكومية في الترويج لمناخ الأعمال في وقت يعاني فيه الأردن من تداعيات الأزمات الخارجية.

وبحسب بيانات البنك المركزي انحسر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنحو 52.6 بالمئة على أساس سنوي ليبلغ بنهاية العام الماضي حوالي 958.5 مليون دولار.

وتشير إحصائيات هيئة الاستثمار إلى أن عدد المشاريع بلغ في العام الماضي 406 مشاريع وفرت قرابة 12 ألف فرصة عمل.

وكان إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الأردن قد بلغ أكثر من ملياري دولار في عام 2017.

وحقق قطاع الاستثمار أعلى قيمة له في عام 2008 ببلوغه مستوى 2.8 مليار دولار، لكنه تقلص لاحقا مع تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وتؤكد هذه البيانات المخاوف من أن مناخ الأعمال المحلي غير جاذب لأصحاب المشاريع مع استمرار بطء الإصلاحات رغم أن الحكومة قطعت أشواطا في تذليل العقبات أمام المستثمرين.

كما يُلقي البعض بالمسؤولية على هيئة الاستثمار التي لم تحسن الترويج للوجهة المحلية بالشكل المطلوب.

ونسبت الصحافة الأردنية إلى مصادر مطلعة، لم تكشف عن هويتها، تأكيدها في فبراير الماضي أن مجلس الاستثمار لم يجتمع منذ عام تقريبا.

وأوضحت المصادر أن ذلك يتنافى مع الأهمية التي يراهن عليها الأردن لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويقول محللون إن حالة الترقب من قبل المستثمرين مع استمرار التوترات في الشرق الأوسط أدّيا إلى تراجع الاستثمارات خاصة القادمة من الخليج.

ومع ذلك، يعتقد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن هناك فرصة لإعادة توطين رأس المال الأردني في مشاريع التنمية المستدامة كأداة ناجحة يمكن الاعتماد عليها للحد من البطالة.

وقال في المؤتمر إن "هناك ثقة من قبل القطاعين العام والخاص في مساهمة الاستثمار بتوفير فرص عمل جديدة وتنشيط عملية التوظيف ما يسهم في تنشيط الإنتاج وتحفيز النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني".

وتعتبر حوالات العاملين في الخارج أحد المصادر التي تُغذي الاحتياطي الأجنبي إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل السياحي، بالإضافة إلى تأثيرهم على عدة متغيرات كالتضخم والنمو ودخل الفرد والتبادل التجاري.

وحث رئيس مجلس أمناء جامعة الأعمال والتكنولوجيا في جدة عبدالله دحلان السيدات ورجال الأعمال المغتربين الذين تقارب استثماراتهم 17 مليار دولار خارج الأردن، على العودة إلى البلاد للاستفادة من خبراتهم.

ولفت إلى أن بلده طور الأنظمة والقوانين واستثمر في البنية التحتية والمؤسسات التعليمية التي قدمت أفضل الكفاءات المحلية للعمل بالمشاريع التنموية.

وفي مسعى لتخفيف أزمات البلاد، قدم الأردن في فبراير الماضي قائمة مشاريع استثمارية على هامش مؤتمر لندن على أمل ضخ استثمارات تساعد على امتصاص جزء من نسب البطالة.

ترجيح انضمام السعودية وأبوظبي إلى «رؤية سوفتبنك 2»

طوكيو- كشف ماسايوشي سون المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة سوفتبنك أمس أن السعودية وحكومة أبوظبي تبديان "اهتماما كبيرا" بالاستثمار في صندوق رؤية الثاني.

وقال سون خلال مؤتمر صحافي في طوكيو إن "المناقشات ما زالت مستمرة ومن ثم فإن السعودية وأبوظبي لم تدخلا ضمن قائمة المشاركين بالتعهد بمبلغ 108 مليارات دولار للصندوق أعلن عنها الأسبوع الماضي".

ولم تصدر حتى الآن أي إشارة إلى مشاركة صندوقي الثروة السيادية في السعودية وأبوظبي، التي كانت حجر الزاوية في الصندوق الأول وساهمت بنسبة 60 بالمئة من استثماراته البالغة نحو 100 مليار دولار.

لكن محللين يرجحون انضمام الرياض وأبوظبي إلى الصندوق الجديد البالغة استثماراته 40 مليار دولار في ظل العلاقة الوطيدة مع إدارته ووجود خطط للكثير من المشاريع المشتركة والتي أتت بنتائج إيجابية أكثر مما هو متوقع.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد أبدى استعداد بلاده في أكتوبر الماضي لتقديم 45 مليار دولار عبر صندوق الاستثمارات العامة، وهو حجم استثماراتها في الصندوق الأول.

وقال في مقابلة مع وكالة بلومبرغ حينها إنه "بدون صندوق الاستثمارات العامة، لم يكن ليوجد صندوق رؤية الأول"، الذي ساهمت فيه أبوظبي بنحو 15 مليار دولار. كما جرى الحديث عن مساهمة الصندوق السيادي البحريني.

وكان سون قد أعلن نهاية الشهر الماضي أن سوفتبنك حصلت على تعهدات من مايكروسوفت ومستثمرين آخرين بنحو 108 مليارات دولار لإنشاء صندوق رؤية 2 الذي يهدف إلى الاستثمار في شركات التكنولوجيا.

> **حتى الآن تلقت المجموعة اليابانية تعهدات بقيمة 108 مليارات دولار لتأسيس سوفتبنك 2 في انتظار بقية المساهمات**

وانعكست كل تلك التحركات المستمرة منذ أشهر على حجم أعمال المجموعة اليابانية بشكل كبير.

وأعلنت سوفتبنك ارتفاع أرباحها خلال الربع الثاني من العام الجاري بأكثر من ثلاثة أضعاف قياسا بالفترة نفسها قبل عام لتبلغ 10.6 مليار دولار.

وقال مؤسس المجموعة اليابانية إنه "أمر مميز بالنسبة إلينا أن تحقق الشركة صافي أرباح يبلغ أكثر من تريليون ين في فترة ربع واحد لأول مرة".

ضغوط على المغرب لمواجهة البطالة بسلاح القطاع الخاص

حملت إشارات البنك الدولي حول ضعف دور القطاع الخاص في المغرب انتقادات لخطط الإصلاح الاقتصادي، التي تنفذها الحكومة لتوسيع آفاق سوق العمل ومواجهة تحديات البطالة، رغم إشادة البنك بمناخ الأعمال المستقر والدعم الذي تقدمه الحكومة للخريجين ورواد الأعمال لتأسيس شركاتهم.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط – أكد تقرير حديث للبنك الدولي أن المغرب لا يزال بعيدا عن بلوغ أهداف دعم سوق العمل بالشكل المطلوب في ظل الخطى البطيئة المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وأشار البنك إلى أن الاقتصاد المغربي سجل أداء مخيبا بعد أن ارتفعت نسبة السكان الذين بلغوا سن العمل إلى 270 ألف شخص سنويا، في حين أنه لا يتم توفير سوى 26 ألف فرصة عمل جديدة.

وقال إن "الثابت في العالم أن أغلب فرص العمل أحدثت من قبل شركات شابة عمرها أقل من خمسة أعوام، لذلك على المغرب إيجاد بيئة مساعدة لنمو الشركات حتى تقتحم الأسواق من خلال تطوير أعمالها وصادرتها".

وباستثناء الشركات العاملة في المناطق الحرة عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تنجح الشركات المغربية الناشئة في المنافسة حتى الآن.

ويأتي هذا الضغط في سياق مسار اتفق عليه الجانبان لمواجهة تحديات البطالة بعد أن قدم البنك الدولي في مايو الماضي دعما للرباط بمنحها قرضا بقيمة 55 مليون دولار لتحسين قابلية توظيف الشباب في الجهات.

ويعتبر تقرير البنك منسجما مع تقرير أصدرته مؤخرا وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان أشار إلى أن جهود الحكومة في اسْتحداثِ فرص عمل لا تُقلل من معدلات البطالة المسَجّلة.

وقالت الوزارة "لازالت معدلات البطالة تسيرُ بوتيرة مرتفعة تتجاوز بكثير معدل توفير فرص عمل".

وأوضحت في تقرير أنه خلال عامي 2016 و2017 تزايد معدل البطالة بنحو 4.2 المئة، بينما سجّل معدل توفير فرص عمل 0.8 بالمئة فقط.

وتعليقا على تقرير البنك الدولي، أكد رئيس الحكومة سعدالدين العثماني أنه لا توجد وصفة سحرية لتوفير فرص العمل للحد من البطالة.

وقال إن بلاده "تعمل على تشجيع الاستثمارات وتحفيز الشباب على الانخراط في برامج التشغيل الذاتي".

ويرى البنك الدولي أنه لتعزيز دور القطاع الخاص، فلا بد من تحقيق شروط مواتية للمنافسة العادلة وتوفير رأسمال بشري عالي الكفاءة كي تستجيب لحاجيات اليد العاملة الحديثة.

كما دعا السلطات المغربية إلى العمل أكثر على تحفيز وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز تأسيس المشروعات الناشئة وتسهيل طرق حصولها على التمويلات اللازمة.

وتوقع أحمد الحليمي المندوب السامي للتخطيط في المغرب أنه بناء على تطور عدد السكان النشطين واستقرار فرص العمل المحدثة سيرتفع معدل البطالة ليصل إلى 10 بالمئة بنهاية العام الجاري ارتفاعا من 9.8 بالمئة في العام الماضي، قبل أن يسجل 9.9 بالمئة في العام المقبل.

في المقابل يمثل القطاع العام الذي يستثمر عبر الشركات الحكومية، نصف جميع الاستثمارات المنجزة في المغرب، غير أن البنك الدولي يؤكد أن تلك الاستثمارات كانت جزئيا مكلفة، وقابلة للنقاش على مستوى العلاقة بين الجودة والسعر.

وقال البنك إنه "لا يمكن للمغرب التعويل على تراكم الرأسمال من أجل تدارك الفارق مع البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعا، لأن ذلك يقتضي استثمارات مرتفعة دائما"، مشيرا إلى وجود فوارق في توزيع الرأسمال بين القطاعات.

ويؤكد خبراء اقتصاد مغاربة أن القطاع العام يعاني من مشاكل كثيرة منها استشراء الفساد وقلة الأطر والتجهيزات، إلى جانب نقص الكفاءة والفعالية، ما ينتج في الأخير خدمات متدنية الجودة لا تلبي حاجات المواطنين.

سعدالدين العثماني

لا توجد وصفة سحرية لتوفير فرص العمل للحد من البطالة

ولفتوا إلى أن ذلك أدى إلى إهدار المال العام في ظل مردودية القطاع العام الضعيفة، وذلك بسبب غياب المحاسبة والمتابعة والتقييم الشفاف والمستمر في ما يتعلق بمجال الخدمة العامة.

ومتوسط أجور القطاع العام في المغرب أعلى مرتين إلى ثلاث مرات من متوسط أجور القطاع الخاص، ناهيك عن المزايا التي يتمتع بها عادة موظفو القطاع العام.

ويشير تقرير البنك إلى أن الفجوة في الأجور بين القطاعين العام والخاص في المغرب أعلى منها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط.

ولهذا تسعى الحكومة إلى خصخصة مجموعة من المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاطات التنافسية ودعم القطاع الخاص.

وأكد وزير الاقتصاد والمالية، محمد بنشعبون، أن الحكومة تراهن في عام 2019، على جمع إيرادات قد تصل إلى 600 مليون دولار من عملية الخصخصة.

سوق العمل بحاجة إلى ثورة إصلاح أعمق